وزارة الزّي

# خلية الإعلام و الإتصال

## معرض الصحافة لنهار اليوم

**الإثنين 17 أوت 2026**

# تعليمات صارمة لضمان تموين المواطنين بالمياه بالمسيلة

أعطى والي ولاية المسيلة، نجم الدين طيار، تعليمات صارمة لمسؤولي قطاع الري ووحدة الجزائرية للمياه، من أجل تدارك التأخر المسجل في عدد من المشاريع، والتدخل العاجل لمعالجة الاختلالات المسجلة في التزويد بالمياه الصالحة للشرب، مع التشديد على ضرورة ضمان تموين المواطنين بالمياه بصفة كافية ومنتظمة.

واستنادا إلى مصالح الولاية، فقد جدد ذات المسؤول تأكيده على إيلاء الأهمية البالغة لقطاع الري والحرص على تزويد المواطنين بهذا المورد الحيوي، وذلك خلال اجتماع تنسيقي ترأسه أمس الأحد، خصص لدراسة وتقييم وضعية قطاع الري بالولاية، بمشاركة مسؤولي القطاع وبحضور ممثلي الوكالة الوطنية للموارد المائية، ورؤساء الأقسام الفرعية للري، ورؤساء المصالح.

وفقا لذات الجهات، فقد شكل تدارك التأخر المسجل في بعض المشاريع وتسريع وتيرة الإنجاز محورا أساسيا للاجتماع، حيث شدد الوالي على ضرورة المتابعة الميدانية والدائمة لمختلف المشاريع، لاسيما المشاريع الجديدة المسجلة ضمن برنامج سنة 2026، والعمل على استلامها في الآجال المحددة، بما يسمح بوضع المنشآت المائية حيز الخدمة والاستفادة منها في أقرب وقت.

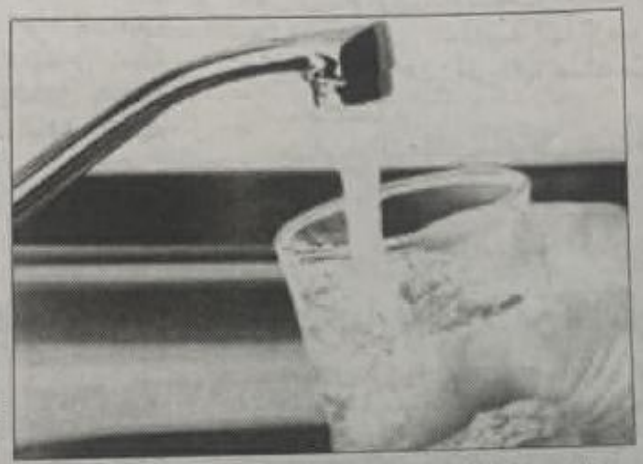

كما أمر بتطهير مدونة المشاريع التابعة للقطاع وغلق العمليات المنتهية، مع رفع العراقيل التي تعترض المشاريع الجارية وتسريع وتيرة الأشغال، تفاديا لاستمرار التأخر في إنجاز المشاريع المبرمجة. وفي ما يتعلق بالتزويد بالمياه الصالحة للشرب، شدد والي المسيلة على مسؤولي القطاع ووحدة الجزائرية للمياه على ضرورة التدخل لمعالجة الاختلالات المسجلة ميدانيا، وضمان استقرار برنامج التوزيع واحترامه، والعمل على تحسين الخدمة المقدمة للمواطنين.

وفي السياق ذاته، وجه الوالي تعليمات بإعلام المواطنين مسبقا بكل عملية قطع مبرمجة للمياه، مع تحديد مدة الانقطاع بدقة والالتزام بالآجال المعلن عنها، إلى جانب القضاء على التسربات والحد من كميات المياه الضائعة، ومكافحة التوصيلات غير الشرعية التي تؤثر على مردودية شبكات التوزيع.

وفي إطار ذي صلة، تناول الاجتماع وضعية رخص حفر الآبار، حيث أمر بتسريع دراسة الملفات الخاصة بالفلاحين ونشر القوائم التي تمت دراستها، بما يسمح بتسهيل عملية تسليم قرارات رخص الحفر. وتأتي هذه التعليمات في إطار متابعة وضعية قطاع الري بالولاية، خصوصا في ظل الحاجة إلى رفع جاهزية المنشآت المائية وتحسين فعالية شبكات التوزيع، وضمان وصول المياه إلى المواطنين بانتظام، بالتوازي مع تسريع إنجاز المشاريع الجديدة وتدارك النقائص والتأخر المسجل في المشاريع القائمة.

■ أحمد.ق

الشروق اليومي
إخبارية وطنية
17-08-2026

# تنظيف البالوعات ومجاري المياه تحسبا لموسم الأمطار

● شرعت مصالح الديوان الوطني للتطهير بالجلفة في عملية واسعة لتنظيف وتنقية البالوعات ومجاري المياه على مستوى وسط المدينة، ضمن الإجراءات الاستباقية تحسبا لموسم الخريف والأمطار، تنفيذا لتعليمات والي ولاية الجلفة، جهيد موس.

تشمل العملية كنس وتنقية البالوعات، مع إزالة الأتربة والرواسب والمخلفات المتراكمة، بما يسمح بتحسين انسيابية مياه الأمطار داخل الشبكات والحدّ من مخاطر انسدادها وتجمع المياه، خاصة على مستوى النقاط التي تعرف كثافة في حركة المرور.

تندرج هذه التدخلات ضمن البرنامج الوقائي الرامي إلى ضمان جاهزية شبكات تصريف مياه الأمطار والتقليل من آثار التقلبات الجوية، بما يساهم في حماية الطرقات والمرافق العمومية وتحسين ظروف تنقل المواطنين خلال موسم الأمطار.

ع. الرخاء

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

17-08-2026

ضمن مسار استكمال منظومة نقل وتوزيع المياه المحلاة

# محطة فوكة تزود بلديات العاصمة والبليدة

صدر في العدد الأخير (58) للجريدة الرسمية المرسوم التنفيذي المتضمن التصريح بالمنفعة العمومية للعملية المتعلقة بإنجاز نظام تزويد بالماء الشروب لفائدة بلديات ولايتي الجزائر والبليدة، انطلاقا من محطة تحلية مياه البحر بفوكة.

وأوضح المرسوم التنفيذي رقم 26-274 المؤرخ في 17 صفر عام 1448 الموافق لسنة 2026، والقاضي بتعديل المسار المنصوص عليه في المرسوم التنفيذي رقم 24-101 المؤرخ في 26 شعبان عام 1445 الموافق لـ7 مارس 2024، ان المادة الأولى من هذا النص تهدف إلى تعديل المسار المحدد سابقا في المرسوم التنفيذي رقم 24-101، الذي كرس التصريح بالمنفعة العمومية لإنجاز نظام التزويد بالماء الشروب لبلديات ولايتي الجزائر والبليدة، انطلاقا من محطة تحلية مياه البحر بفوكة.

كما حددت المادة الثانية مساحة الأملاك العقارية، الخاصة و/أو التابعة للأملاك الوطنية العقارية، المستعملة لإنجاز العملية المذكورة في المادة الأولى، بـ42 هكتارا و70 آرا و19 سنتيارا، موزعة عبر بلديات تابعة لولايتي الجزائر والبليدة، وفق ما تقتضيه الدراسات التقنية للمخطط المعتمد.

ويندرج هذا التعديل ضمن مسار استكمال منظومة نقل وتوزيع المياه المحلاة نحو العاصمة وضواحيها، عبر محطة فوكة، التي تُعد من بين المحطات الكبرى العاملة على الشريط الساحلي الأوسط، في إطار مقاربة تعتمدها الدولة لتعزيز التزود بمياه الشرب في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، وعلى رأسها العاصمة الجزائر ومحيطها الحضري.

ويأتي هذا المرسوم في سياق تكثيف الجهود الوطنية لتوسيع الطاقة الإنتاجية من المياه المحلاة، في ظل تحديات مائية متنامية مرتبطة بالتغير المناخي وتراجع الموارد التقليدية.

ق-!

el massa
المساء
يومية إخبارية وطنية

17-08-2026

أطلق مشروع محيط سقي فلاحي بالمياه المعالجة بسيدي بلعباس ..بوزقزة:

# تثمين الموارد المائية غير التقليدية دعما للفلاحة والصناعة

**أشرف وزير الري، لوناس بوزقزة، مساء أول أمس ببلدية رأس الماء بولاية سيدي بلعباس، على وضع حجر الأساس لمشروع محيط سقي فلاحي يتربع على مساحة 100 هكتار يعتمد كليا على استغلال المياه المعالجة الصادرة عن محطة تصفية المياه المستعملة بالبلدية.**

ع.م

أوضح الوزير على هامش إطلاق مشروع محيط السقي الفلاحي، في ثاني يوم لزيارة العمل والتفقد التي قادته إلى ولاية سيدي بلعباس، أهمية تنويع مصادر المياه، ضمن استراتيجية الدولة لتثمين الموارد المائية غير التقليدية، لا سيما استعمال المياه المستعملة المصفاة في عمليات السقي، بما يضمن تثمين هذا المورد المائي الهام والحفاظ عليه.

في هذا الإطار، دعا بوزقزة إلى العمل على تعميم التجربة وتسجيل إنجاز مشاريع محطات جديدة لمعالجة المياه المستعملة بكل من بلديات سفيزف وتلاغ لتدعيم النشاطين الفلاحي والصناعي، مؤكدا على أهمية الاستغلال العقلاني والمستدام للموارد المائية.

وشملت زيارة الوزير معاينة سد "الطابية"، حيث أسدى الوزير تعليمات بإعداد بطاقة تقنية شاملة لإعادة تهيئته واستغلاله الأمثل لدعم الفلاحة وتعزيز دوره الوقائي ضد الفيضانات. كما عاين مشروع تهيئة وادي "مكرة" على امتداد 7 كلم داخل النسيج الحضري لعاصمة الولاية، لمعالجة [illegible] السوداء وتحديث قنوات الصرف لحماية المدينة ومحيطها البيئي.

ودعا الوزير إلى تكثيف الجهود لمكافحة تسربات المياه، وتحديث الخدمة العمومية عبر الرقمنة والعدادات الذكية، معلنا إعادة تفعيل "شرطة المياه" للتصدي الصارم لأي تجاوزات أو استغلال غير شرعي للثروة المائية. كما أكد الوزير، خلال ندوة صحفية في ختام زيارته الميدانية، أن ولاية سيدي بلعباس تتجه بثبات نحو تحقيق الاستقرار والأريحية في التزويد بالمياه الصالحة للشرب ومياه السقي، بفضل حزمة من المشاريع الاستراتيجية الوطنية والمحلية القائمة على تنويع مصادر التموين والربط البيني للمنظومات المائية.

وذكر بأن الولاية التي كانت تعتمد أساسا على المياه الجوفية، استفادت من برامج كبرى لتدعيمها انطلاقا من الشطين الشرقي والغربي، فضلا عن مشاريع لإيصال أزيد من 70 ألف متر مكعب يوميا، والربط البعدي بمحطة جديدة بولاية تلمسان، ما يضمن تخطي العجز وتكامل الموارد السطحية عبر السدود ومحطات التخزين.

el massa
المساء
يومية إخبارية وطنية

17-08-2026

لمواجهة التسربات بعنابة

# عملية واسعة لصيانة شبكات توزيع الماء

تواصل مصالح ولاية عنابة بالتنسيق مع مديرية الموارد المائية ومؤسسة "الجزائرية للمياه"، تنفيذ مخطط عمل ميداني واسع النطاق، يهدف إلى صيانة شبكات توزيع مياه الشرب، والقضاء على التسربات المائية عبر مختلف أحياء وبلديات الولاية.

سميرة عوام

تأتي هذه العملية الميدانية تنفيذا للتعليمات الصارمة الصادرة عن والي الولاية عبد الكريم لعموري، الرامية إلى المتابعة الدورية والمستمرة لوضعية الشبكات والمنشآت المائية، وضمان استقرار التزويد بهذه المادة الحيوية، خاصة في الفترات التي تعرف ارتفاعا في الطلب، أو تذبذبا في التوزيع، بسبب الأعطاب التقنية الفاجئة.

وتندرج هذه التدخلات المكثفة ضمن العمليات المسجلة في إطار دعم الصندوق الوطني للمياه، الذي يمثل العنصر الأساسي لدعم مشاريع إعادة تأهيل الشبكات، وتحديث البنى التحتية للمياه. وتعتمد الخطة الميدانية على التنسيق المباشر بين الفرق التقنية لمؤسسة "الجزائرية للمياه"، والسلطات المحلية للبلديات المعنية، ومديرية الري، لضمان السرعة، وتكثيف التدخل في التدخل فور الإبلاغ عن أي نقطة سوداء أو تسرب قد يؤدي إلى هدر الكميات المنتجة، أو إضعاف ضغط المياه المتدفق نحو الخزانات الرئيسية.

وقد أسفرت هذه الجهود المكثفة عن إصلاح أكثر من 148 تسرب مائي مسجل عبر إقليم بلديات عنابة، والبوني، والحجار وبرحال، مع استمرار العمليات الميدانية للتحكم الكامل في باقي النقاط المسجلة.

كما ركزت الفرق التقنية التابعة لمؤسسة "الجزائرية للمياه"، جهودها على النقاط الحساسة، والأنابيب ذات الأقطار الكبيرة، نظرا لتأثيرها المباشر على التوازن الهيدروليكي للشبكة.

وشهدت العملية التكفل بأعطاب معقدة، وفي مقدمتها التدخل على قناة الضخ الرئيسية المصنوعة من مادة البولي إيثيلين عالي الكثافة بقطر 400 ملم، والممتدة من حي دوربان باتجاه الخزانين المزدوجين بسعة 25000 م³، حيث تم التكفل بالأشغال تحت متابعة مباشرة لمهندسي الري و"الجزائرية للمياه"، لضمان إعادة تدفق المياه نحو الخزانين بكامل الطاقة الاستيعابية.

وفي تجزئة وادي الفرشة، شملت الأشغال استبدال جزء كامل من قناة التوزيع بقطر 160 ملم على طول يقارب 160 متر طولي، مع ربطها بصمام التحكم ذي القطر 200 ملم، لضمان استقرار الضغط.

للإشارة، امتدت التدخلات التقنية لتشمل خطوط التموين الكبرى في المناطق الجبلية والساحلية، حيث تكفلت الفرق الفنية بإصلاح العطب المسجل على قناة الضخ لسلسلة سرايدي، بقطر 250 ملم، مع معالجة الكسر الواقع على مستوى قناة التوزيع بقطر 200 ملم المغذية لحي سيبوس.

كما نجحت الفرق المختصة في فك انسداد قناة الجر بقطر 200 ملم، الرابطة بين محطة الضخ الكرمة وخزان 500 متر مكعب، بجهة مجاز الغاسول بعين الباردة، ما أدى إلى استعادة التوازن الهيدروليكي، وانتظام الضخ نحو هذه الأحياء والتجمعات السكانية الكبرى.

ولم تقتصر الحملة على الخطوط الرئيسية فقط، بل شملت النسيج العمراني الداخلي والتجمعات السكنية ذات الكثافة العالية، لمعالجة التسربات ذات الأقطار الصغيرة والمتوسطة. وتم في هذا الإطار إصلاح تسرب بقطر 90 ملم خلف المدخل رقم 7 بحي 780 مسكن بوادي فرشة، إلى جانب صيانة تسربين بقطري 110 ملم و90 ملم بحي جنان الباي، وثلاثة تسربات بقطر 25 ملم بحي أبو مروان (EPLF)، كما تم إصلاح 8 تسربات أخرى بقطر 25 ملم بالمداخل 1 و2 بوادي فرشة، وتسرب بقطر 80 ملم بحي 49 مسكن عند المدخل رقم 4. كما سجلت بلدية برحال تدخلا آخر لفرق الصيانة، حيث تم فك انسداد أنبوب بقطر 40 ملم بحي الأحلام السعيدة، شمل كافة المداخل من A إلى E، ما أعاد المياه للتدفق بسلاسة نحو العمارات. وفي بلدية البوني تم إصلاح تسربين على قناة بقطر

el massa
المساء
يومية إخبارية وطنية
17-08-2026

سيدي بلعباس

## وزير الري يضع حجر الأساس لمشروع محيط سقي فلاحي يعتمد على المياه المعالجة

أشرف وزير الري، فراس بوزغزة، مساء أول أمس ببلدية رأس الماء بولاية سيدي بلعباس، على وضع حجر الأساس لمشروع محيط سقي فلاحي يتربع على مساحة 100 هكتار يعتمد كليا على استغلال المياه المعالجة الصادرة عن محطة تصفية المياه المستعملة ببلدية.

وأوضح الوزير على هامش إطلاق مشروع محيط السقي الفلاحي، في ثاني يوم لزيارة العمل والتفقد، التي قادته إلى ولاية سيدي بلعباس، أهمية تنويع مصادر المياه واستراتيجية الدولة في تثمين الموارد المائية غير التقليدية، لا سيما استعمال المياه المستعملة المصفاة في عمليات السقي، بما يضمن تثمين هذا المورد المائي الهام والحفاظ عليه.

وفي هذا الاطار، دعا بوزغزة إلى العمل على تعميم التجربة وتسجيل إنجاز مشاريع محطات جديدة لمعالجة المياه المستعملة بكل من بلديات سفيزف وتلاغ لتدعيم النشاطين الفلاحي والصناعي، مؤكدا على أهمية الاستغلال العقلاني والمستدام للموارد المائية.

وشملت الزيارة معاينة سد «الطابية» أين أسدى الوزير تعليمات بإعداد بطاقة تقنية شاملة لإعادة تهيئته واستغلاله الأمثل لدعم الفلاحة وتعزيز دوره الوقائي ضد الفيضانات.

كما عاين الوزير مشروع تهيئة وادي «مكرة» على امتداد 7 كلم داخل النسيج الحضري لعاصمة الولاية، لمعالجة النقاط السوداء، وتحديث قنوات الصرف لحماية المدينة ومحيطها البيئي.

ودعا الوزير إلى تكثيف الجهود لمكافحة تسربات المياه، وتحديث الخدمة العمومية عبر الرقمنة والعدادات الذكية، معلنا إعادة تفعيل «شرطة المياه» للتصدي الصارم لأي تجاوزات أو استغلال غير شرعي للثروة المائية.

وأكد وزير الري، خلال ندوة صحفية في ختام زيارته الميدانية، أن ولاية سيدي بلعباس تتجه بثبات نحو تحقيق الاستقرار والأريحية في التزويد بالمياه الصالحة للشرب ومياه السقي، بفضل حزمة من المشاريع الاستراتيجية الوطنية والمحلية القائمة على تنويع مصادر التموين والربط البيني للمنظومات المائية.

و ذكر أن الولاية التي كانت تعتمد أساسا على المياه الجوفية، استفادت من برامج كبرى لتدعيمها انطلاقا من الشطين الشرقي والغربي، فضلا عن مشاريع لإيصال أزيد من 70 ألف متر مكعب يوميا، والربط البعدي بمحطة جديدة بولاية تلمسان، ما يضمن تخطي العجز وتكامل الموارد السطحية عبر السدود ومحطات التخزين.

واج

الحياة
اخبارية وطنية شاملة
elhayat.net

17-08-2026

# الجزائرية للمياه تعزز تموين معسكر عبر "الماو"

» تمكنت وحدة مؤسسة الجزائرية للمياه بولاية معسكر من إصلاح 40 تسربا مائيا هاما على مستوى قنوات الجر الرئيسية التابعة لنظام التحويل مستغانم-أرزيو-وهران "الماو"، وذلك في إطار حملة ميدانية خصصت للقضاء على التسربات والحد من ضياع كميات معتبرة من المياه الصالحة للشرب.

وأوضح مدير وحدة الجزائرية للمياه بمعسكر، محمد بن طواف، أن العملية انطلقت أول أمس، بعد أربعة أيام من التدخلات التقنية، بمشاركة قرابة 60 عونا من الفرق التقنية التابعة لوحدات الجزائرية للمياه بـ14 ولاية، في إطار تعزيز التنسيق وتبادل الخبرات بين مختلف الوحدات.

واستهدفت الحملة قنوات الجر الرئيسية لنظام "الماو" التي تضمن تموين عدد من المناطق والأروقة الرئيسية بولاية معسكر، على غرار معسكر وسيق والمحمدية، حيث مكنت الأشغال المنجزة من إصلاح 40 تسربا مائيا هاما، بما يسمح باسترجاع كميات معتبرة من المياه التي كانت تضيع عبر هذه القنوات.

وشملت عمليات الصيانة عدة مقاطع من قنوات الجر الرئيسية الممتدة عبر بلديات المحمدية، بوهني، العلايمية، رأس العين عميروش، حسين ويوحنيفية، وهي تدخلات من شأنها تحسين أداء الشبكة وتقليص مخاطر الأعطاب التي قد تؤثر على برنامج توزيع المياه.

وأكد المسؤول أن هذه العملية ستساهم في تحسين عملية التزويد بالمياه الصالحة للشرب عبر الأروقة المستفيدة من نظام التحويل "الماو"، إلى جانب الحد من التذبذبات المحتملة في برامج التوزيع اليومية، لاسيما بالمناطق التي تعتمد على المياه المحلاة ضمن منظومة التموين.

وتندرج الحملة في إطار جهود مؤسسة الجزائرية للمياه لترشيد استغلال الموارد المائية ومكافحة مختلف أشكال الهدر، بما فيها التسربات والربط غير الشرعي، فضلا عن تحسين مردودية شبكات التوزيع وتعزيز عمليات الصيانة الدورية. كما تهدف العملية إلى تكريس التعاون بين وحدات الجزائرية للمياه عبر الوطن، من خلال تعبئة الفرق التقنية والوسائل اللازمة للتدخل في النقاط التي تعرف تسربات على مستوى قنوات الجر الرئيسية.

وفي السياق ذاته، تعتزم وحدة الجزائرية للمياه بولاية معسكر إطلاق حملة واسعة خلال الفترة المقبلة لإصلاح التسربات المسجلة على مستوى قنوات التوزيع الحضرية عبر مختلف بلديات الولاية، بهدف استرجاع كميات إضافية من المياه الضائعة وتحسين الخدمة العمومية وضمان استقرار أكبر في عملية التزويد بالمياه الصالحة للشرب. ● واج

الحياة
اخبارية وطنية شاملة
elhayat.net

17-08-2026

معسكر

# إصلاح عشرات التسربات المائية بقنوات الجر الرئيسية

تمكنت وحدة الجزائرية للمياه لولاية معسكر من إصلاح 40 تسربا مائيا هاما على مستوى قنوات الجر الرئيسية لنظام التحويل مستغانم-أرزيو-وهران (الماو)، وذلك في إطار حملة لإصلاح التسربات المائية بهذه القنوات، اختتمت مساء أول أمس السبت، حسبما أفاد به، أمس، الأحد، مدير الوحدة، محمد بن طواف.

وأوضح المتحدث، أن هذه الحملة، التي نظمتها المديرية العامة لمؤسسة الجزائرية للمياه على مدار أربعة أيام، عرفت مشاركة قرابة 60 عونا من الفرق التقنية التابعة لوحدات الجزائرية للمياه بـ14 ولاية.

واستهدفت العملية قنوات الجر الرئيسية لنظام التحويل مستغانم- أرزيو-وهران (الماو)، التي تمون الأروقة الثلاثة الرئيسية بمعسكر وسيق والمحمدية، حيث مكنت الأشغال من إصلاح 40 تسربا مائيا هاما على مستوى هذه القنوات.

وشملت عمليات إصلاح التسربات، قنوات الجر الرئيسية لنظام التحويل (الماو) الممتدة عبر بلديات المحمدية، وبوهني، والعلايمية، ورأس العين عميروش، وحسين، وبوحنيفية. وسمحت باسترجاع كميات "معتبرة" من المياه الصالحة للشرب التي كانت تضيع على مستوى قنوات الجر الرئيسية لنظام التحويل (الماو) بإقليم الولاية.

ومن شأن هذه الحملة تحسين عملية التزويد بالمياه الصالحة للشرب عبر أروقة نظام التحويل (الماو) المذكورة، فضلا عن الحد من التذبذبات التي قد تسجل في برنامج التوزيع اليومي لهذه المادة الحيوية، عبر البلديات المستفيدة من التموين بالمياه المحلاة. وتهدف العملية أيضا إلى تعزيز التعاون بين وحدات الجزائرية للمياه عبر الوطن في مجال القضاء على التسربات المائية التي تسجل بقنوات الجر الرئيسية لنظام التحويل (الماو).

الحياة العربية
ELHAYET EL ARABIYA
تأسست سنة 1993
يومية وطنية إخبارية

17-08-2026

**وزير الري، لوناس بوزقزة يعلن**

# إعادة تفعيل "شرطة المياه" للتصدي الصارم لأي تجاوزات

دعا وزير الري، لوناس بوزقزة إلى تكثيف الجهود لمكافحة تسربات المياه، وتحديث الخدمة العمومية عبر الرقمنة والعدادات الذكية، معلنا إعادة تفعيل "شرطة المياه" للتصدي الصارم لأي تجاوزات أو استغلال غير شرعي للثروة المائية.

أشرف وزير الري، لوناس بوزقزة، ببلدية رأس الماء بولاية سيدي بلعباس، على وضع حجر الأساس لمشروع محيط سقي فلاحي يتربع على مساحة 100 هكتار يعتمد كليا على استغلال المياه المعالجة الصادرة عن محطة تصفية المياه المستعملة بالبلدية.وأوضح الوزير على هامش اطلاق مشروع محيط السقي الفلاحي، في ثاني يوم لزيارة العمل والتفقد التي قادته إلى ولاية سيدي بلعباس، أهمية تنويع مصادر المياه و استراتيجية الدولة في تثمين الموارد المائية غير التقليدية، لا سيما استعمال المياه المستعملة المصفاة في عمليات السقي، بما يضمن تثمين هذا المورد المائي الهام والحفاظ عليه. و في هذا الاطار، دعا بوزقزة إلى العمل على تعميم التجربة وتسجيل انجاز مشاريع محطات جديدة لمعالجة المياه المستعملة بكل من بلديات سفيزف وتلاغ لتدعيم النشاطين الفلاحي والصناعي مؤكدا على أهمية الاستغلال العقلاني والمستدام للموارد المائية.

و شملت الزيارة معاينة سد "الطابية"، أين أسدى الوزير تعليمات بإعداد بطاقة تقنية شاملة لإعادة تهيئته واستغلاله الأمثل لدعم الفلاحة وتعزيز دوره الوقائي ضد الفيضانات.كما عاين الوزير مشروع تهيئة وادي "مكرة" على امتداد 7كلم داخل النسيج العمراني لعاصمة الولاية، لمعالجة النقاط السوداء وتحديث قنوات الصرف لحماية المدينة ومحيطها البيئي.ودعا الوزير إلى تكثيف الجهود لمكافحة تسربات المياه، وتحديث الخدمة العمومية عبر الرقمنة والعدادات الذكية، معلنا إعادة تفعيل "شرطة المياه" للتصدي الصارم لأي تجاوزات أو استغلال غير شرعي للثروة المائية.و أكد وزير الري، خلال ندوة صحفية في ختام زيارته الميدانية، أن ولاية سيدي بلعباس تتجه بثبات نحو تحقيق الاستقرار والأريحية في التزويد بالمياه الصالحة للشرب ومياه السقي، بفضل حزمة من المشاريع الاستراتيجية الوطنية والمحلية القائمة على تنويع مصادر التموين والربط البيني للمنظومات المائية.و ذكر ان الولاية التي كانت تعتمد أساسا على المياه الجوفية، استفادت من برامج كبرى لتدعيمها انطلاقا من الشطين الشرقي والغربي، فضلا عن مشاريع لإيصال أزيد من

70 ألف متر مكعب يوميا. والربط البعدي بمحطة جديدة بولاية تلمسان، ما يضمن تخطي العجز وتكامل الموارد السطحية عبر السدود ومحطات التخزين.وقبلها ، شدد الوزير على ضرورة تسريع وتيرة إنجاز المشاريع الإستراتيجية والتنسيق في ورشات الإنجاز لتسليمها في الآجال المحددة والمساهمة في جهود تعزيز الأمن المائي من خلال التحول نحو التسيير الذكي للموارد المائية.وأكد الوزير لدى وقوفه على أشغال المشروع المهيكل لتدعيم الولاية بالماء الشروب انطلاقا من محطتي تحلية مياه البحر بشط الهلال (عين تموشنت) والرأس الأبيض (وهران)، على الطابع الاستراتيجي لهذه المنشآت في تجسيد السياسة الوطنية لتعزيز الأمن المائي، داعيا إلى التحول نحو التسيير الذكي للموارد المائية من خلال اعتماد الربط البيني لضمان وفرة في مصادر المياه خلال مختلف الظروف المناخية.وخلال معاينته لورشات المشروع الخمس، الذي بلغت نسبة تقدم أشغاله 85 بالمائة والموجه لتزويد 17 بلدية بأكثر من 70 ألف متر مكعب يوميا، مدعوما بخزانات بسعة 50 ألف متر مكعب، صرح السيد بوزقزة أن "هذا المشروع يكتسي أهمية بالغة في تأمين التزويد بالماء الشروب وتنويع مصادر التموين، ويتعين على كافة الفاعلين مضاعفة التنسيق وتذليل الصعوبات الميدانية لاستكماله وفق الآجال المحددة، مع الاعتماد على أجهزة التحكم والربط عن بعد لضمان تسيير أمثل وتدخل آني وفوري لمعالجة أي خلل تقني".ولدى زيارته لمقر وحدة "الجزائرية للمياه" بحي الونام ببلدية سيدي بلعباس، أشرف الوزير على تسليم مخبرين متنقلين وعتاد تقني ودراجات نارية للكشف عن الأعطاب، حيث أكد على الأهمية القصوى لتحسين الخدمة العمومية، من خلال تعزيز ظروف استقبال المواطنين والإصغاء لانشغالاتهم وتسخير التكنولوجيا الحديثة عبر تعميم العدادات الذكية لمحاربة التوصيلات العشوائية والقضاء على التسربات وترسيخ ثقافة ترشيد استهلاك المياه.ولدى تفقده لسد "صارنو" (سعة 22 مليون متر مكعب) وآليات ربطه بالمنظومة الجديدة لقنوات مياه التحلية، أكد السيد بوزقزة على ضرورة الاستغلال العقلاني للمنشآت المائية والاعتماد على التقنيات الحديثة في معالجة المياه لضمان استدامة الشرب من جهة، وتوفير الموارد الكافية لمرافقة بعث النشاط الفلاحي ودعم النسيج الصناعي بما يعزز التنمية الاقتصادية للولاية.

**مصطفى.ق**

الحوار

17-08-2026

## محطة تحلية مياه البحر "فوكة"

# إنجاز نظام تزويد بالماء الشروب لفائدة بلديات العاصمة والبليدة

■ نشرت الجريدة الرسمية المرسوم التنفيذي رقم 26-274 المؤرخ في 17 صفر عام 1448 الموافق لسنة 2026، والقاضي بتعديل المسار المنصوص عليه في المرسوم التنفيذي رقم 24-101 المؤرخ في 26 شعبان عام 1445 الموافق لـ7 مارس 2024، المتضمن التصريح بالمنفعة العمومية للعملية المتعلقة بإنجاز نظام تزويد بالماء الشروب لفائدة بلديات ولايتي الجزائر والبليدة، انطلاقا من محطة تحلية مياه البحر بفوكة.

تهدف المادة الأولى من هذا النص التنفيذي إلى تعديل المسار المحدد سابقا في المرسوم التنفيذي رقم 24-101، الذي كرّس التصريح بالمنفعة العمومية لإنجاز نظام التزويد بالماء الشروب لبلديات ولايتي الجزائر والبليدة، انطلاقا من محطة تحلية مياه البحر بفوكة.

كما حددت المادة الثانية مساحة الأملاك العقارية، الخاصة و/أو التابعة للأملاك الوطنية العقارية، المستعملة لإنجاز العملية المذكورة في المادة الأولى، بـ42 هكتارا و70 آرا و19 سنتيارا، موزعة عبر بلديات تابعة لولايتي الجزائر والبليدة، وفق ما تقتضيه الدراسات التقنية للمخطط المعتمد.

ويندرج هذا التعديل ضمن مسار استكمال منظومة نقل وتوزيع المياه المحلاة نحو العاصمة وضواحيها، عبر محطة فوكة، التي تُعد من بين المحطات الكبرى العاملة على الشريط الساحلي الأوسط، في إطار مقاربة تعتمدها الدولة لتعزيز التزود بمياه الشرب في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، وعلى رأسها العاصمة الجزائر ومحيطها الحضري.

ويأتي هذا المرسوم في سياق تكثيف الجهود الوطنية لتوسيع الطاقة الإنتاجية من المياه المحلاة، في ظل تحديات مائية متنامية مرتبطة بالتغير المناخي وتراجع الموارد التقليدية.

وتستفيد ولاية البليدة يوميا من حصة معتبرة من المياه المحلاة المحولة انطلاقا من محطة تحلية مياه البحر "فوكة 2" بتيبازة، تناهز 80.000 متر مكعب يوميا، ما ساهم في تحسين تزويد السكان بهذه المادة الحيوية.

وساهمت هذه الحصة، التي عززت منظومة إنتاج المياه بالولاية، في تحسين التزود بهذا المورد الحيوي عبر العديد من بلديات الولاية كموزاية، العفرون، بوعرفة (غرب) والشبلي، الصومعة، قرواو (شرق)، وكذا البليدة الكبرى.

■ ق.ج

الفجر

17-08-2026

5 SAWT AL-AHRAR lundi 17 Aout 2026 N°8448

## وزير الري يضع حجر الأساس لمشروع محيط سقي فلاحي يعتمد على المياه المعالجة

# التأكيد على تنويع مصادر المياه وتثمين الموارد المائية غير التقليدية

أشرف وزير الري، لوناس بوزقزة، أول أمس ببلدية رأس الماء بولاية سيدي بلعباس، على وضع حجر الأساس لمشروع محيط سقي فلاحي يتربع على مساحة 100 هكتار يعتمد كليا على استغلال المياه المعالجة الصادرة عن محطة تصفية المياه المستعملة بالبلدية.

س. ت/واج

وأوضح الوزير على هامش اطلاق مشروع محيط السقي الفلاحي، في ثاني يوم لزيارة العمل والتفقد التي قادته إلى ولاية سيدي بلعباس، أهمية تنويع مصادر المياه واستراتيجية الدولة في تثمين الموارد المائية غير التقليدية، لا سيما استعمال المياه المستعملة المصفاة في عمليات السقي، بما يضمن تثمين هذا المورد المائي الهام والحفاظ عليه.

وفي هذا الاطار، دعا بوزقزة إلى العمل على تعميم التجربة وتسجيل انجاز مشاريع محطات جديدة لمعالجة المياه المستعملة بكل من بلديات سفيزف وتلاغ لتدعيم النشاطين الفلاحي والصناعي مؤكدا على أهمية الاستغلال العقلاني والمستدام للموارد المائية.

وشملت الزيارة معاينة سد «الطابية»، أين أسدى الوزير تعليمات بإعداد بطاقة تقنية شاملة لإعادة تهيئته واستغلاله الأمثل لدعم الفلاحة وتعزيز دوره الوقائي ضد الفيضانات.

كما عاين الوزير مشروع تهيئة وادي «مكرة» على امتداد 7 كلم داخل النسيج الحضري لعاصمة الولاية، لمعالجة النقاط السوداء وتحديث قنوات الصرف لحماية المدينة ومحيطها البيئي.

ودعا الوزير إلى تكثيف الجهود لمكافحة تسربات المياه، وتحديث الخدمة العمومية عبر الرقمنة والعدادات الذكية، معلنا إعادة تفعيل «شرطة المياه» للتصدي الصارم لأي تجاوزات أو استغلال غير شرعي للثروة المائية.

وأكد وزير الري، خلال ندوة صحفية في ختام زيارته الميدانية، أن ولاية سيدي بلعباس تتجه بثبات نحو تحقيق الاستقرار والأريحية في التزويد بالمياه الصالحة للشرب ومياه السقي، بفضل حزمة من المشاريع الاستراتيجية الوطنية والمحلية القائمة على تنويع مصادر التموين والربط البيني للمنظومات المائية.

وذكر أن الولاية التي كانت تعتمد أساسا على المياه الجوفية استفادت من برامج كبرى لتدعيمها انطلاقا من السطين الشرقي والغربي، فضلا عن مشاريع لإيصال أزيد من 70 ألف متر مكعب يوميا، والربط البعدي بمحطة جديدة بولاية تلمسان، ما يضمن تغطية العجز وتكامل الموارد السطحية عبر السدود ومحطات التخزين.

AL-AHRAR

17-08-2026

### بعد قرار تعديل مسارها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 26-472

# محطة فوكة ستزود بلديات العاصمة والبليدة

نشرت الجريدة الرسمية المرسوم التنفيذي رقم 26-472 المؤرخ في 17 صفر عام 1448 الموافق لسنة 2026، والقاضي بتعديل المسار المنصوص عليه في المرسوم التنفيذي رقم 24-101 المؤرخ في 26 شعبان عام 1445 الموافق لـ7 مارس 2024، المتضمن التصريح بالمنفعة العمومية للعملية المتعلقة بإنجاز نظام تزويد بالماء الشروب لفائدة بلديات ولايتي الجزائر والبليدة، انطلاقا من محطة تحلية مياه البحر بفوكة.

تهدف المادة الأولى من هذا النص التنفيذي إلى تعديل المسار المحدد سابقا في المرسوم التنفيذي رقم 24-101، الذي كرّس التصريح بالمنفعة العمومية لإنجاز نظام التزويد بالماء الشروب لبلديات ولايتي الجزائر والبليدة، انطلاقا من محطة تحلية مياه البحر بفوكة.

كما حددت المادة الثانية مساحة الأملاك العقارية، الخاصة و/أو التابعة للأملاك الوطنية العقارية، المستعملة لإنجاز العملية المذكورة في المادة الأولى، بـ42 هكتارا و70 أرا و19 سنتيارا، موزعة عبر بلديات تابعة لولايتي الجزائر والبليدة، وفق ما تقتضيه الدراسات التقنية للمخطط المعتمد. ويندرج هذا التعديل ضمن مسار استكمال منظومة نقل وتوزيع المياه المحلاة نحو العاصمة وضواحيها، عبر محطة فوكة، التي تعد من بين المحطات الكبرى العاملة على الشريط الساحلي الأوسط، في إطار مقاربة تعتمدها الدولة لتعزيز التزود بمياه الشرب في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، وعلى رأسها العاصمة الجزائر ومحيطها الحضري.

ويأتي هذا المرسوم في سياق تكثيف الجهود الوطنية لتوسيع الطاقة الإنتاجية من المياه المحلاة، في ظل تحديات مائية متنامية مرتبطة بالتغير المناخي وتراجع الموارد التقليدية.

صوت الأحرار
AL - AHRAR
17-08-2026

RÉSEAUX D'ASSAINISSEMENT ET OUVRAGES D'ÉVACUATION DES EAUX PLUVIALES

# L'ONA DE TLEMCEN ENGAGE UN VASTE DISPOSITIF DE CURAGE

*L'efficacité des réseaux d'assainissement ne dépend pas uniquement des opérations de maintenance. L'état des avaloirs et des conduites est également lié aux comportements et aux pratiques observés sur le terrain. Dans ce contexte, l'ONA renforce sa campagne technique par des actions de sensibilisation destinées à rappeler aux citoyens l'importance de préserver les ouvrages d'évacuation des eaux pluviales.*

De notre bureau
ADEL MESSAOUDI

En prévision de la prochaine saison des pluies, marquée par le retour d'épisodes pluvieux parfois intenses, l'Office national de l'assainissement (ONA), unité de Tlemcen, intensifie son dispositif préventif. Une vaste opération de nettoyage, de curage et d'entretien des réseaux d'assainissement et des ouvrages d'évacuation des eaux pluviales est actuellement menée à travers plusieurs secteurs de la wilaya. Cette campagne repose sur une démarche d'anticipation visant à intervenir avant les premières fortes précipitations. Il s'agit, notamment de réduire les risques d'obstruction des réseaux, d'éliminer les dépôts susceptibles de gêner l'écoulement des eaux et d'améliorer les capacités d'évacuation dans les zones urbaines identifiées comme particulièrement exposées.

### Les points noirs ciblés en priorité

Dans un premier temps, les interventions se concentrent sur les principaux points noirs recensés au niveau du groupement urbain de Tlemcen, notamment dans les communes de Tlemcen et de Mansourah. Les équipes de l'ONA interviennent ainsi sur plusieurs axes et secteurs nécessitant des opérations préventives. Ces opérations ne se limitent pas au dégagement des avaloirs. Elles concernent également différents tronçons du réseau d'assainissement et des ouvrages d'évacuation des eaux pluviales, avec pour objectif de rétablir une circulation optimale des eaux et de repérer d'éventuelles défaillances, avant qu'elles ne deviennent problématiques lors des épisodes pluvieux.

### 20 équipes et 120 agents mobilisés

Pour mener à bien cette campagne, l'ONA a mobilisé un important dispositif humain et matériel. Celui-ci comprend 20 équipes d'intervention, dont 17 équipes manuelles et trois équipes hydromécaniques, mobilisées selon la nature des opérations à effectuer. Quelque 120 agents, entre cadres, agents chargés du nettoyage et du curage et chefs d'équipe, participent à cette opération. Le dispositif est également appuyé par 33 véhicules et engins, notamment des camions, des véhicules légers et des équipements hydromécaniques destinés aux opérations de curage, de débouchage et d'entretien des réseaux. La mobilisation de ces moyens doit permettre de multiplier les interventions sur le terrain et de traiter progressivement les secteurs identifiés comme prioritaires. Elle s'accompagne d'un suivi régulier de l'état des réseaux, des avaloirs et des ouvrages d'évacuation des eaux pluviales dans les différentes agglomérations concernées.

Cette surveillance revêt une importance particulière dans les secteurs où les opérations de nettoyage doivent être régulièrement renouvelées en raison de l'accumulation des déchets, des dépôts et des matières solides susceptibles de réduire la capacité d'écoulement des réseaux.

### Un dispositif appelé à s'étendre à d'autres villes

La campagne ne se limite pas au groupement urbain de Tlemcen. Le programme prévoit progressivement l'intervention des différentes unités de l'ONA, implantées à travers la wilaya, afin de couvrir d'autres agglomérations confrontées à des problématiques similaires. Les opérations doivent notamment concerner Maghnia, Remchi, Nedroma et Ghazaouet, ainsi que d'autres zones identifiées dans le cadre du programme préventif. L'objectif est de traiter les points noirs recensés et de renforcer, en amont, la capacité des réseaux à faire face aux épisodes pluvieux.

### La sensibilisation, un autre volet de la prévention

Cette démarche traduit une évolution vers une gestion davantage préventive des réseaux. Plutôt que d'attendre l'apparition de dysfonctionnements après de fortes pluies, les services interviennent, en amont, sur les secteurs considérés comme sensibles, afin de réduire les risques et de limiter les conséquences d'éventuelles perturbations. En effet, l'efficacité des réseaux d'assainissement ne dépend pas uniquement des opérations de maintenance. L'état des avaloirs et des conduites est également lié aux comportements et aux pratiques observés sur le terrain. Dans ce contexte, l'ONA renforce sa campagne technique par des actions de sensibilisation destinées à rappeler aux citoyens l'importance de préserver les ouvrages d'évacuation des eaux pluviales. Plastiques, cartons, déchets ménagers et autres matières solides peuvent rapidement obstruer les ouvrages ou réduire leur capacité d'évacuation, augmentant ainsi les risques de stagnation et d'accumulation des eaux lors des fortes précipitations. La prévention repose donc sur deux leviers complémentaires : la préservation des infrastructures par les services compétents et la responsabilité des citoyens dans la préservation de leur fonctionnement. En matière d'assainissement, mieux vaut curer avant la pluie que déboucher sous l'orage. C'est toute la logique de cette campagne préventive engagée à travers la wilaya, à quelques semaines d'une saison où les risques seront particulièrement sollicités.

A. M.

EL MOUDJAHID
QUOTIDIEN NATIONAL D'INFORMATION

17-08-2026

Projet de périmètre d'irrigation agricole reposant sur l'utilisation des eaux traitées à Sidi Bel-Abbès

# Le ministre de l'Hydraulique appelle à généraliser cette expérience

Le ministre de l'Hydraulique, Lounès Bouzegza, a appelé, avant-hier samedi à partir de la wilaya de Sidi Bel-Abbès où il a procédé à la pose de la première pierre dans la commune de Ras El-Ma, d'un projet de périmètre d'irrigation agricole couvrant une superficie de 100 hectares, qui reposera entièrement sur l'utilisation des eaux traitées provenant de la station d'épuration des eaux usées de la commune, à généraliser cette expérience et à inscrire la réalisation de nouvelles stations d'épuration des eaux usées dans les communes de Sfisef et Telagh, afin, a-t-il dit, de soutenir les activités agricoles et industrielles, insistant sur l'importance d'une exploitation rationnelle et durable des ressources en eau.

«Nous disposons de 234 stations d'épurations qui traitent 1,1 milliard de m³, et qui peuvent aller vers 1,5 milliard de m³ au moins», a-t-il poursuivi.

S'exprimant en marge du lancement du projet, lors de la deuxième journée de sa visite de travail et d'inspection dans la wilaya de Sidi Bel-Abbès, le ministre a, à l'occasion, souligné l'importance de diversifier les sources d'approvisionnement en eau, ainsi que la stratégie de l'Etat visant à valoriser les ressources hydriques non conventionnelles, notamment à travers l'utilisation des eaux usées épurées pour l'irrigation.

«Ce projet s'inscrit dans le cadre de la stratégie nationale visant à généraliser l'utilisation des eaux usées épurées pour l'irrigation agricole, permettant ainsi de valoriser cette ressource hydrique non conventionnelle et de la destiner au soutien de l'activité et de la production agricoles. Cette démarche permet de valoriser cette importante ressource hydrique et de la préserver», a-t-il indiqué.

Inspectant durant sa visite le barrage de Tabia, le ministre a donné des instructions pour l'élaboration d'une fiche technique complète en vue de la réhabilitation de cette infrastructure et de son exploitation optimale, afin de soutenir l'agriculture et de renforcer son rôle préventif contre les inondations.

Le ministre qui a aussi inspecté le projet d'aménagement de l'oued Mekerra, sur une longueur de 7 km à l'intérieur du tissu urbain du chef-lieu de la wilaya, un projet visant à traiter les points noirs et à moderniser les réseaux d'assainissement afin de protéger la ville et son environnement, le ministre a appelé à intensifier les efforts pour lutter contre les fuites d'eau et à moderniser le service public grâce à la numérisation et à l'installation de compteurs intelligents. Annonçant, au passage, la réactivation de la "police de l'eau", afin de lutter fermement contre toute infraction ou exploitation illégale des ressources hydriques.

Enfin, animant une conférence de presse à l'issue de sa visite de terrain, le ministre de l'Hydraulique a fait savoir que la wilaya de Sidi Bel-Abbès s'oriente résolument vers une stabilisation et une amélioration de l'approvisionnement en eau potable et en eau d'irrigation, grâce à un ensemble de projets stratégiques nationaux et locaux fondés sur la diversification des sources d'approvisionnement et l'interconnexion des réseaux hydrauliques.

Rappelant que la wilaya, qui dépendait principalement des eaux souterraines, avait bénéficié de programmes majeurs visant à renforcer son approvisionnement à partir des Chott Est et Ouest, ainsi que de projets permettant l'acheminement de plus de 70.000 m³ d'eau par jour et son raccordement à une nouvelle station située dans la wilaya de Tlemcen. «Ces projets devraient permettre de résorber le déficit et d'assurer une meilleure complémentarité entre les ressources en eau de surface provenant des barrages et des stations de stockage».

**Rabah M.**

LA NR LA NOUVELLE RÉPUBLIQUE

17-08-2026

TISSEMSILT:

# Lancement des travaux de réalisation de plusieurs réservoirs d'eau

Les travaux de réalisation de plusieurs réservoirs d'eau ont récemment été lancés à Tissemsilt, afin de renforcer les capacités de stockage de la wilaya, a-t-on appris auprès de la Direction locale de l'Hydraulique, maître d'ouvrage.

Le chef du service de mobilisation des ressources en eau, Othmane Toufik, a indiqué que ces projets s'inscrivent dans le cadre du programme sectoriel ordinaire de l'année 2026 et visent à renforcer les capacités de stockage et à améliorer l'approvisionnement en eau potable au profit des habitants de la wilaya.

Le même responsable a précisé que les réservoirs, dont les travaux ont débuté, comprennent un réservoir d'une capacité de 4.500 mètres cubes à Sidi El Houari, dans la commune de Tissemsilt, un autre de 5.000 mètres cubes dans la commune de Khemisti, ainsi qu'un troisième d'une capacité de 3.000 mètres cubes dans la commune de Boucaïd.Le responsable a également fait savoir que les travaux de réalisation de six autres réservoirs d'eau seront lancés prochainement dans les communes de Layoune, Bordj Bounâama, Bordj El Emir Abdelkader, Lazharia et Ammari, pour une capacité totale de stockage estimée à 16.000 mètres cubes. Ces infrastructures contribueront à renforcer les capacités de stockage de la wilaya, notamment dans les zones éloignées.

La même source a, par ailleurs, indiqué que, dans le cadre des efforts visant à améliorer l'approvisionnement en eau potable et à renforcer les capacités de mobilisation de cette ressource vitale, le forage de sept nouveaux puits profonds sera prochainement lancé dans plusieurs communes de la wilaya.

LE MAGHREB
Le Quotidien de l'Économie
17-08-2026

EN PRÉVISION DES INTEMPÉRIES

# Une campagne nationale pour renforcer les réseaux d'assainissement

PHOTO : DR

Une campagne nationale préventive d'entretien et de nettoyage des réseaux d'assainissement et des canalisations d'évacuation des eaux pluviales a été lancée hier à travers les différentes wilayas du pays, en prévision des éventuelles intempéries durant la prochaine saison des pluies, a indiqué un communiqué du ministère de l'Intérieur, des Collectivités locales et des Transports. Cette opération intervient en application des instructions du ministre de l'Intérieur, des Collectivités locales et des Transports, Saïd Sayoud, visant à renforcer les mesures préventives et à améliorer le niveau de préparation face aux perturbations météorologiques, dans le cadre des préparatifs de la saison automnale, sous la supervision et le suivi sur le terrain des walis de la République. La campagne prévoit notamment des opérations intensives de nettoyage et de curage des réseaux d'assainissement et des avaloirs, ainsi que l'élimination de la terre, des sédiments, des déchets et autres obstructions susceptibles d'entraver l'écoulement des eaux. Les canalisations d'évacuation des eaux pluviales feront également l'objet d'opérations d'entretien afin de garantir leur capacité opérationnelle et d'améliorer leur rendement. Les interventions portent aussi sur le traitement des points noirs et la résorption des insuffisances constatées sur les réseaux, parallèlement à l'intensification des opérations de maintenance préventive. Ces actions doivent contribuer à assurer une évacuation plus fluide des eaux pluviales et à renforcer la préparation des différentes wilayas face aux éventuelles intempéries, notamment durant les périodes de fortes précipitations. Cette campagne s'inscrit ainsi dans une approche préventive reposant sur l'anticipation, l'intervention avant la survenue des risques et le suivi régulier sur le terrain. Elle mobilise, dans ce cadre, les différents services et établissements concernés afin de renforcer l'efficacité des réseaux d'assainissement et d'évacuation des eaux et de réduire les risques susceptibles de menacer les citoyens et les biens. Les opérations menées à travers le territoire national visent également à assurer une meilleure coordination entre les intervenants et à maintenir les infrastructures concernées dans un état optimal de fonctionnement.

*Fodil H.*

El Watan
LE QUOTIDIEN INDÉPENDANT

17-08-2026

## Sidi Bel-Abbès

# Vers une stabilisation de l'approvisionnement en eau

Le ministre de l'Hydraulique, Lounès Bouzegza, a procédé, samedi après-midi, dans la commune de Ras El-Ma, dans la wilaya de Sidi Bel-Abbès, à la pose de la première pierre d'un projet de périmètre d'irrigation agricole couvrant une superficie de 100 hectares, qui reposera entièrement sur l'utilisation des eaux traitées provenant de la station d'épuration des eaux usées de la commune.

En marge du lancement du projet, lors de la deuxième journée de sa visite de travail et d'inspection dans la wilaya de Sidi Bel-Abbès, le ministre a souligné l'importance de diversifier les sources d'approvisionnement en eau, ainsi que la stratégie de l'Etat visant à valoriser les ressources hydriques non conventionnelles, notamment à travers l'utilisation des eaux usées épurées pour l'irrigation. Cette démarche permet, a-t-il indiqué, de valoriser cette importante ressource hydrique et de la préserver.

Dans ce cadre, M. Bouzegza a appelé à généraliser cette expérience et à inscrire la réalisation de nouvelles stations d'épuration des eaux usées dans les communes de Sfisef et Telagh, afin de soutenir les activités agricoles et industrielles, insistant sur l'importance d'une exploitation rationnelle et durable des ressources en eau.

La visite du ministre a également porté sur l'inspection du barrage de Tabia, où le ministre a donné des instructions pour l'élaboration d'une fiche technique complète en vue de la réhabilitation de cette infrastructure et de son exploitation optimale, afin de soutenir l'agriculture et de renforcer son rôle préventif contre les inondations.

Le ministre a aussi inspecté le projet d'aménagement de l'oued Mekerra, sur une longueur de 7 kilomètres à l'intérieur du tissu urbain du chef-lieu de la wilaya. Le projet vise à traiter les points noirs et à moderniser les réseaux d'assainissement afin de protéger la ville et son environnement.

M. Bouzegza a appelé à intensifier les efforts pour lutter contre les fuites d'eau et à moderniser le service public grâce à la numérisation et à l'installation de compteurs intelligents.

Il a également annoncé la réactivation de la "police de l'eau", afin de lutter fermement contre toute infraction ou exploitation illégale des ressources hydriques.

Lors d'une conférence de presse tenue à l'issue de sa visite de terrain, le ministre de l'Hydraulique a souligné que la wilaya de Sidi Bel-Abbès s'oriente résolument vers une stabilisation et une amélioration de l'approvisionnement en eau potable et en eau d'irrigation, grâce à un ensemble de projets stratégiques nationaux et locaux fondés sur la diversification des sources d'approvisionnement et l'interconnexion des réseaux hydrauliques.

Il a rappelé que la wilaya, qui dépendait principalement des eaux souterraines, avait bénéficié de programmes majeurs visant à renforcer son approvisionnement à partir des Chott Est et Ouest, ainsi que de projets permettant l'acheminement de plus de 70.000 mètres cubes d'eau par jour et son raccordement à une nouvelle station située dans la wilaya de Tlemcen.

Ces projets devraient permettre de résorber le déficit et d'assurer une meilleure complémentarité entre les ressources en eau de surface provenant des barrages et des stations de stockage.

Le Quotidien D'ORAN
Edition Nationale d'Information

17-08-2026

LE MINISTRE DE L'HYDRAULIQUE A SIDI BEL-ABBES :

# Pose la première pierre d'un projet d'irrigation agricole utilisant des eaux épurées

***Le ministre de l'Hydraulique, Lounès Bouzegza, a procédé dans la commune de Ras El-Ma, dans la wilaya de Sidi Bel-Abbès, à la pose de la première pierre d'un projet de périmètre d'irrigation agricole couvrant une superficie de 100 hectares, qui reposera entièrement sur l'utilisation des eaux traitées provenant de la station d'épuration des eaux usées de la commune.***

En marge du lancement du projet, lors de la deuxième journée de sa visite de travail et d'inspection dans la wilaya de Sidi Bel-Abbès, le ministre a souligné l'importance de diversifier les sources d'approvisionnement en eau, ainsi que la stratégie de l'Etat visant à valoriser les ressources hydriques non conventionnelles, notamment à travers l'utilisation des eaux usées épurées pour l'irrigation. Cette démarche permet, a-t-il indiqué, de valoriser cette importante ressource hydrique et de la préserver.

Dans ce cadre, M. Bouzegza a appelé à généraliser cette expérience et à inscrire la réalisation de nouvelles stations d'épuration des eaux usées dans les communes de Sfisef et Telagh, afin de soutenir les activités agricoles et industrielles, insistant sur l'importance d'une exploitation rationnelle et durable des ressources en eau.

La visite du ministre a également porté sur l'inspection du barrage de Tabia, où il a donné des instructions pour l'élaboration d'une fiche technique complète en vue de la réhabilitation de cette infrastructure et de son exploitation optimale, afin de soutenir l'agriculture et de renforcer son rôle préventif contre les inondations.

Le ministre a aussi inspecté le projet d'aménagement de l'oued Mekerra, sur une longueur de 7 kilomètres à l'intérieur du tissu urbain du chef-lieu de la wilaya. Le projet vise à traiter les points noirs et à moderniser les réseaux d'assainissement afin de protéger la ville et son environnement.

M. Bouzegza a appelé à intensifier les efforts pour lutter contre les fuites d'eau et à moderniser le service public grâce à la numérisation et à l'installation de compteurs intelligents.

Il a également annoncé la réactivation de la "police de l'eau", afin de lutter fermement contre toute infraction ou exploitation illégale des ressources hydriques.

Lors d'une conférence de presse tenue à l'issue de sa visite de terrain, le ministre de l'Hydraulique a souligné que la wilaya de Sidi Bel-Abbès s'oriente résolument vers une stabilisation et une amélioration de l'approvisionnement en eau potable et en eau d'irrigation, grâce à un ensemble de projets stratégiques nationaux et locaux fondés sur la diversification des sources d'approvisionnement et l'interconnexion des réseaux hydrauliques.

Il a rappelé que la wilaya, qui dépendait principalement des eaux souterraines, avait bénéficié de programmes majeurs visant à renforcer son approvisionnement à partir des Chott Est et Ouest, ainsi que de projets permettant l'acheminement de plus de 70.000 mètres cubes d'eau par jour et son raccordement à une nouvelle station située dans la wilaya de Tlemcen.

Ces projets devraient permettre de résorber le déficit et d'assurer une meilleure complémentarité entre les ressources en eau de surface provenant des barrages et des stations de stockage.

LE MAGHREB
Le Quotidien de l'Économie
17-08-2026

Horizons
QUOTIDIEN NATIONAL D'INFORMATION

AHMED KETTAB ET NADJIB DROUICHE, SPÉCIALISTES DES RESSOURCES EN EAU

# «La sécurité hydrique ne se résume pas aux ressources naturelles»

Entretien réalisé par Lyes Mechti

Face à l'intensification des sécheresses, à la pression démographique et aux effets du changement climatique, la lecture traditionnelle du stress hydrique, fondée essentiellement sur les ressources naturelles disponibles, montre aujourd'hui ses limites. Barrages, nappes, cours d'eau et précipitations ne suffisent plus, à eux seuls, à rendre compte de la capacité d'un pays ou d'un territoire à assurer durablement l'accès à l'eau. Le dessalement de l'eau de mer, la réutilisation des eaux usées épurées, les transferts interbassins, le stockage ou encore la récupération des eaux pluviales occupent désormais une place croissante dans les stratégies de sécurisation de l'approvisionnement. C'est à partir de ce constat que les professeurs Ahmed Kettab, expert consultant international senior dans le domaine de l'eau et professeur à l'ENP d'Alger, et Nadjib Drouiche, directeur de recherche au CRTSE, proposent de repenser les outils d'évaluation de la vulnérabilité hydrique. Leur réflexion ne vise pas à substituer un nouvel indicateur aux références internationales existantes, mais à les compléter par une approche plus proche des réalités techniques, économiques et institutionnelles. L'enjeu est de dépasser la seule mesure de l'eau naturellement disponible pour évaluer la «capacité hydrique effective». L'Algérie, engagée dans la diversification de son portefeuille hydrique à travers les barrages, les eaux souterraines, le dessalement, les transferts et la réutilisation, constitue à cet égard un terrain d'application particulièrement révélateur. Dans cet entretien, les deux spécialistes détaillent les fondements de leur modèle, les précautions méthodologiques qu'il implique et son intérêt potentiel pour orienter les politiques publiques. Au-delà des volumes mobilisables, ils interrogent la performance des réseaux, les pertes, les coûts énergétiques, la fiabilité des installations et la gouvernance, autant de paramètres déterminants pour transformer la ressource en véritable sécurité hydrique.

**Pourquoi, selon vous, est-il nécessaire aujourd'hui de revoir la manière dont nous mesurons le stress et la pauvreté hydriques ?**

**Ahmed Kettab :**

Les indicateurs internationaux de stress hydrique restent indispensables. Ils permettent notamment d'évaluer la pression exercée par les prélèvements d'eau douce sur les ressources disponibles et offrent une base comparable entre pays et territoires. Mais les systèmes hydriques ont profondément évolué. Aujourd'hui, l'approvisionnement d'un territoire ne dépend plus uniquement des précipitations, des cours d'eau et des nappes renouvelables. Le dessalement, la réutilisation des eaux usées traitées, les transferts interbassins, le stockage, la recharge des nappes ou encore la collecte des eaux pluviales jouent désormais un rôle croissant. Notre réflexion, Nadjib Drouiche et moi, part donc d'une distinction fondamentale : la quantité d'eau naturellement disponible et la capacité réelle d'une société à garantir son approvisionnement ne sont pas nécessairement les mêmes. Nous proposons de compléter la mesure classique de la pression sur la ressource par une mesure de la capacité hydrique effective, c'est-à-dire la capacité réelle d'un territoire à mobiliser, traiter, distribuer et maintenir durablement différentes sources d'eau.

**Concrètement, en quoi consiste votre nouvel indice ?**

**Nadjib Drouiche :**

Notre modèle cherche à mesurer la capacité d'un territoire à satisfaire durablement ses besoins en eau à partir de l'ensemble de son portefeuille hydrique. Il prend en considération les ressources conventionnelles – eaux superficielles et souterraines – mais aussi les ressources et les capacités complémentaires comme le dessalement, la réutilisation des eaux usées, les transferts, le stockage ou la collecte des eaux pluviales. Mais nous ne voulons surtout pas additionner mécaniquement tous ces volumes. Une capacité installée n'est pas nécessairement une capacité réellement mobilisée. Une station de dessalement doit fonctionner effectivement, disposer de l'énergie nécessaire et pouvoir acheminer l'eau produite ; une station d'épuration ne doit contribuer à l'indice qu'à hauteur du volume réellement réutilisé. Le modèle cherche donc à passer d'une logique de ressources théoriques à une logique de capacités effectivement mobilisables.

> LES INDICATEURS CLASSIQUES CHERCHENT PRINCIPALEMENT À SAVOIR QUELLE PRESSION LES BESOINS HUMAINS EXERCENT SUR LES RESSOURCES EN EAU DISPONIBLES. NOUS CHERCHONS À RÉPONDRE À UNE QUESTION COMPLÉMENTAIRE, CELLE DE SAVOIR QUELLE EST LA CAPACITÉ RÉELLE D'UN TERRITOIRE À GARANTIR L'EAU À SA POPULATION.

**Quelle en est l'innovation fondamentale par rapport aux indicateurs classiques et quel exemple concret peut l'illustrer ?**

**Ahmed Kettab :**

L'innovation se situe moins dans la création d'un chiffre supplémentaire que dans le changement de question. Les indicateurs classiques cherchent principalement à savoir quelle pression les besoins humains exercent sur les ressources en eau disponibles. Nous cherchons à répondre à une question complémentaire, celle de savoir quelle est la capacité réelle d'un territoire à garantir l'eau à sa population. Deux territoires peuvent présenter une pression hydrique comparable tout en ayant des capacités de résilience très différentes. L'un peut disposer de dessalement, de réutilisation, de transferts et de réseaux performants ; l'autre peut être fortement dépendant d'une ressource unique et souffrir de pertes importantes. Leur vulnérabilité réelle ne sera donc pas nécessairement la même. Notre innovation consiste à intégrer explicitement cette capacité de mobilisation et de transformation des ressources en accès effectif à l'eau. Nous pouvons prendre l'exemple d'une ville méditerranéenne de deux millions d'habitants confrontée à une sécheresse. Ses ressources naturelles ne permettent de fournir que 120 millions de mètres cubes par an alors que ses besoins atteignent 200 millions de mètres cubes. A première vue, le déficit paraît considérable. Mais la ville dispose parallèlement de 50 millions de mètres cubes d'eau dessalée, réutilise 20 millions de m³ d'eaux usées traitées et récupère 10 millions de m³ d'eaux pluviales et d'autres ressources complémentaires. Elle peut donc théoriquement atteindre les 200 millions de m³ nécessaires. Cela ne signifie pas que les 200 millions de m³ sont automatiquement disponibles. Il faut tenir compte de la fiabilité des installations, de l'énergie, des coûts, de la qualité et du transport. Mais cet exemple démontre qu'une évaluation fondée uniquement sur les ressources naturelles peut sous-estimer la capacité réelle d'un territoire à assurer son approvisionnement. Cette notion est importante parce qu'il existe souvent un écart considérable entre ce qui est installé et ce qui fonctionne réellement. Une station de dessalement peut avoir une capacité nominale élevée mais fonctionner à un taux inférieur en raison de contraintes techniques ou énergétiques. Une station d'épuration peut traiter 30 millions de m³ par an mais n'en réutiliser effectivement que 10 millions. De même, une quantité importante d'eau introduite dans un réseau peut être perdue avant d'atteindre l'utilisateur. C'est pourquoi notre modèle doit intégrer les volumes réellement produits, réellement réutilisés et réellement distribués, ainsi que la fiabilité des infrastructures et les pertes des réseaux. Dans certains cas, réduire les pertes peut être plus pertinent que construire une nouvelle infrastructure de production. L'indice doit précisément permettre de faire apparaître ces arbitrages.

**L'Algérie constitue-t-elle un cas particulièrement intéressant pour appliquer cette nouvelle approche ?**

**Nadjib Drouiche :**

Oui, car l'Algérie illustre parfaitement le passage d'un système fondé principalement sur les ressources naturelles à un portefeuille hy-

17-08-2026

drique diversifié associant barrages, eaux souterraines, transferts, dessalement et réutilisation. Dans notre scénario illustratif, environ 12,3 milliards de m³/an d'eaux superficielles, 2 milliards de m³/an d'eaux souterraines mobilisables dans le Nord, 10 milliards de m³/an dans le Sud, environ 2,1 milliards de m³/an issus du dessalement et 0,5 à 1 milliard de m³/an d'eaux usées effectivement valorisées conduisent à un potentiel théorique de l'ordre de 26,9 à 27,4 milliards de m³/an. Pour 50 millions d'habitants, cela représenterait environ 538 à 548 m³/habitant/an, contre environ 260 m³/habitant/an dans une approche limitée aux 12,3 milliards de m³ d'eaux superficielles. Mais il faut être très clair : ce calcul est une illustration méthodologique et non une nouvelle estimation des ressources renouvelables de l'Algérie. Les eaux souterraines du Sud, le taux d'utilisation du dessalement, la réutilisation effective, les coûts, l'énergie et les infrastructures doivent être pondérés avant de parler de capacité réellement effective. C'est pourquoi nous envisageons une architecture multidimensionnelle articulée autour de plusieurs composantes : la disponibilité des ressources conventionnelles, l'accès effectif à l'eau, la diversification technologique de l'offre, les capacités économiques et sociales et enfin la gouvernance et la performance du système hydrique. Cela signifie que nous devons regarder simultanément les ressources, les infrastructures, les pertes de réseau, la continuité du service, la maintenance, la qualité de l'eau, les capacités de stockage, la fiabilité des installations, la dépendance énergétique et la capacité institutionnelle. Nous voulons surtout que l'indice ne se limite pas à un score global. Il devrait produire un profil de vulnérabilité permettant d'identifier si le problème vient du manque de ressources naturelles, d'une faible diversification, d'infrastructures insuffisantes, de pertes élevées, d'une dépendance excessive à une seule source ou encore d'une faiblesse de gouvernance.

**Quelle pourrait être l'utilité de cet indice pour les politiques publiques ?**

**Ahmed Kettab :**

Son intérêt principal serait de transformer un indicateur de constat en outil de diagnostic et d'aide à la décision. Si un territoire est vulnérable parce qu'il manque de ressources naturelles, les investissements devront porter sur la diversification et la sécurisation de l'offre. Si la vulnérabilité provient des pertes de réseau, construire davantage de capacités de production peut être une mauvaise priorité. Si elle résulte d'une faible réutilisation des eaux usées, il faudra améliorer la collecte, le traitement et les infrastructures de réutilisation. Si elle est liée à une surexploitation des nappes, la priorité sera la gestion durable des prélèvements. Nous souhaitons donc qu'un indice de ce type permette non seulement de dire : «Ce territoire est vulnérable», mais surtout de répondre à deux questions opérationnelles : «Pourquoi est-il vulnérable ?» et «Où faut-il agir en priorité ?» C'est cette dimension diagnostique qui pourrait donner au modèle sa véritable valeur pour les décideurs. Je dois dire cependant que nous sommes encore dans une phase de développement et de validation méthodologique. Nous ne voulons pas présenter prématurément cet indice comme une solution définitive. Sa crédibilité scientifique dépendra de sa capacité à être testée sur plusieurs territoires, à produire des résultats robustes et comparables et à résister aux différentes méthodes de pondération. Nous envisageons notamment l'utilisation de méthodes telles que l'AHP, Delphi, l'analyse en composantes principales ou l'entropie afin de tester la robustesse des résultats. L'ambition est finalement de faire évoluer le paradigme de l'évaluation hydrique : ne plus regarder uniquement combien d'eau la nature fournit à un territoire, mais également quelle quantité d'eau ce territoire est réellement capable de garantir de manière fiable, durable et économiquement soutenable.

Notre objectif n'est donc pas de remplacer les indicateurs internationaux de stress hydrique, mais de les compléter par une approche capable de tenir compte du rôle croissant du dessalement, de la réutilisation, du stockage, des transferts, des infrastructures et de la gouvernance. Dans un contexte de changement climatique, la véritable question pourrait bientôt être moins celle de la rareté absolue que celle de la capacité à transformer un portefeuille de ressources en sécurité hydrique réelle.

■ L. M.

Horizons
QUOTIDIEN NATIONAL D'INFORMATION

17-08-2026

المساء
يومية إخبارية وطنية

أطلق مشروع محيط سقي فلاحي بالمياه المعالجة بسيدي بلعباس ..بوزقزة:

# تثمين الموارد المائية غير التقليدية دعما للفلاحة والصناعة

ع. م 17 أوت 2026 155

أشرف وزير الري، لوناس بوزقزة، مساء أول أمس ببلدية رأس الماء بولاية سيدي بلعباس، على وضع حجر الأساس لمشروع محيط سقي فلاحي يتربع على مساحة 100 هكتار يعتمد كليا على استغلال المياه المعالجة الصادرة عن محطة تصفية المياه المستعملة بالبلدية.

أوضح الوزير على هامش إطلاق مشروع محيط السقي الفلاحي، في ثاني يوم لزيارة العمل والتفقد التي قادته إلى ولاية سيدي بلعباس، أهمية تنويع مصادر المياه، ضمن استراتيجية الدولة لتثمين الموارد المائية غير التقليدية، لا سيما استعمال المياه المستعملة المصفاة في عمليات السقي، بما يضمن تثمين هذا المورد المائي الهام والحفاظ عليه. في هذا الإطار، دعا بوزقزة إلى العمل على تعميم التجربة وتسجيل إنجاز مشاريع محطات جديدة لمعالجة المياه المستعملة بكل من بلديات سفيزف وتلاغ لتدعيم النشاطين الفلاحي والصناعي، مؤكدا على أهمية الاستغلال العقلاني والمستدام للموارد المائية.

وشملت زيارة الوزير معاينة سد "الطابية"، حيث أسدى الوزير تعليمات بإعداد بطاقة تقنية شاملة لإعادة تهيئته واستغلاله الأمثل لدعم الفلاحة وتعزيز دوره الوقائي ضد الفيضانات. كما عاين مشروع تهيئة وادي "مكرة" على امتداد 7 كلم داخل النسيج الحضري لعاصمة الولاية، لمعالجة النقاط السوداء وتحديث قنوات الصرف لحماية المدينة ومحيطها البيئي.

ودعا الوزير إلى تكثيف الجهود لمكافحة تسربات المياه، وتحديث الخدمة العمومية عبر الرقمنة والعدادات الذكية، معلنا إعادة تفعيل "شرطة المياه" للتصدي الصارم لأي تجاوزات أو استغلال غير شرعي للثروة المائية. كما أكد الوزير، خلال ندوة صحيفة في ختام زيارته الميدانية، أن ولاية سيدي بلعباس تتجه بثبات نحو تحقيق الاستقرار والأريحية في التزويد بالمياه الصالحة للشرب ومياه السقي، بفضل حزمة من المشاريع الاستراتيجية الوطنية والمحلية القائمة على تنويع مصادر التموين والربط البيني للمنظومات المائية. وذكر بأن الولاية التي كانت تعتمد أساسا على المياه الجوفية، استفادت من برامج كبرى لتدعيمها انطلاقا من الشطين الشرقي والغربي، فضلا عن مشاريع لإيصال أزيد من 70 ألف متر مكعب يوميا، والربط البعدي بمحطة جديدة بولاية تلمسان، ما يضمن تخطي العجز وتكامل الموارد السطحية عبر السدود ومحطات التخزين.

17-08-2026

# يتربع على مساحة 100 هكتار: بوزقرة يشرف على وضع حجر الأساس لمشروع محيط سقي فلاحي بسيدي بلعباس

م ع

تم اليوم، وضع حجر الأساس لمشروع محيط سقي فلاحي يتربع على مساحة 100 هكتار يعتمد كليا على استغلال المياه المعالجة الصادرة عن محطة تصفية المياه المستعملة ببلدية رأس الماء بولاية سيدي بلعباس.

و خلال إشرافه على إطلاق مشروع محيط السقي الفلاحي، أكد وزير الري، لوناس بوزقزة على أهمية تنويع مصادر المياه و استراتيجية الدولة في تثمين الموارد المائية غير التقليدية، لا سيما استعمال المياه المستعملة المصفاة في عمليات السقي ، بما يضمن تثمين هذا المورد المائي الهام والحفاظ عليه.

كما دعا إلى العمل على تعميم التجربة وتسجيل إنجاز مشاريع محطات جديدة لمعالجة المياه المستعملة بكل من بلديات سفيزف وتلاغ ، لغرض تدعيم النشاطين الفلاحي والصناعي.

CapDZ
بالعربي

17-08-2026